



التنوع في القدس الشرقية

الرسالة الإخبارية لمشروع «النهوض بحقوق النساء والأطفال الفلسطينيين المهمشين في القدس الشرقية» الممول من الاتحاد الأوروبي

النهوض بحقوق
النساء والأطفال
القدس



HEINRICH
BÖLL
STIFTUNG
فلسطين والأردن

د. بيتينا ماركس مديرة مؤسّسة هينرش بلّ الألمانية

الأصدقاء الأعزّاء،

نسعد أن نقدّم إليكم العدد الثاني من نشرتنا الإلكترونيّة نصف السنويّة والتي تتعلّق بالقدس. أنتهز هذه الفرصة لتحيّتكم ولتقديم نفسي. أنا المديرة الجديدة لمؤسّسة هينرش بلّ فلسطين والأردن، وقد استلمت مهامّي من المدير السابق د. رينيه ويلدأنجل الذي مرّر لي العصا في تشرين الأوّل/أكتوبر الماضي.



اللعب، وأطفال الحرب - هولندا، وآرت لاب (معمل الفنّ)، و المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)، وسوا. يمكنكم أن تجدوا المزيد من المعلومات حول جميع هذه المنظّمات في هذه النشرة، مع تركيز خاصّ على خطّ الحماية في سوا للنساء ضحايا العنف. كما تحوي النشرة على مقالتي رأي، واحدة كتبها فلسطيني والثانية كتبها إسرائيليّ، تعرضان الخلفيّة السياسيّة للوضع الراهن. بالإضافة إلى جميع ما سبق، وبسبب أنّ الحياة في القدس الشرقيّة صعبة بشكل خاصّ للشبّان الفلسطينيين، نركّز على الأطفال والشباب من خلال مقالة ساهمت بها الحركة العالميّة للدفاع عن الأطفال - فلسطين.

تكتمل النشرة بمجموعة من المعلومات وبروابط إضافيّة لمقالات ومنتشورات عن القدس.

آمل أن تجدوا هذه النشرة مفيدة وتثقيفيّة. بهذه النشرة نريد أن نبقيكم على اطلاع بمستجدّات مشروعنا المدعوم من الاتّحاد الأوروبيّ، وبشكل أعمّ الوضع المقيت في القدس الشرقيّة التي تأوي حوالي ٢٧٢ ألف فلسطيني.

نهدف من خلال هذه النشرة إلى موافاتكم بمستجدّات الوضع في القدس، وهي التي تشهد في الأشهر الأخيرة ارتفاعاً في وتيرة العنف يكاد يكون غير مسبوق. استمرار الاحتلال، وانتشار المستوطنات، والتهميش الإضافيّ للسكّان الفلسطينيين للمدينة، جميعها صعّدت أفعال اليأس المخيفة التي يرتكبها، في الأساس، الشبّان الفلسطينيون. لقد أدّت هجمات سكاكينهم على الجنود ورجال الشرطة والمدنيّين الإسرائيليين إلى موت المهاجمين. ينتشر الخوف والهلع، وبينما تصرّ إسرائيل على توحيد القدس، أمست المدينة مقسّمة إلى حدّ بعيد. الحواجز الإسمنتيّة، ونقاط التفتيش، والتمييز في الموازنات، والإهمال الصارخ للأحياء الفلسطينيّة، هي شهادة على التوزيع غير المتساوي للثروة والحقوق والفرص.

يتناول مشروعنا المدعوم من الاتّحاد الأوروبيّ «النهوض بحقوق النساء والأطفال الفلسطينيين المهمّشين في القدس الشرقيّة» هذا الوضع تحديداً، ويجهد إلى تحسين حياة الفلسطينيين المستضعفين في مدينتهم. يغطّي المشروع، الذي دخل عامه الثاني، تشكيلة واسعة من البرامج التي تهدف إلى تحسين الفرص الاجتماعيّة، والنفسيّة-الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة للأطفال والشباب والنساء المستضعفين في القدس الشرقيّة المحتلّة. يتمّ تنفيذ البرامج من خلال المنظّمات الشريكة: الحقّ في



أكاد

حافظ أكاد كذلك على روح العمل الجماعيّ القويّة ما بين النساء من خلال ورشات عمل أسبوعيّة يصمّمها وينفّذها العامل الاجتماعيّ في المركز. تنوّعت مواضيع ورشات العمل، فمثلاً تناولت إحداها موضوع رفع الثقة بالنفس من خلال تعريف النساء بالمهارات التجاريّة (مثلاً التفاوض). كانت ورشات العمل فائضة الأهميّة من ناحية دعم النساء خلال فترات العنف السياسيّ في القدس حيث عانت المستفيدات الخوف والقلق والضغط. تمكّنت النساء أثناء هذه الورشات، من مشاركة الزميلات في ما يعانين من عنف سياسيّ (مثل سجن الأقارب، وتفقيش الجنود للبيوت الخاصّة، والتكيل على نقاط التفقيش) وذلك من خلال العمل في مجموعات. كما تعلّمت النساء كيفيّة تصريف الطاقة السلبية من خلال أساليب التنفّس والتأمّل التفكريّ، بالإضافة إلى كيفيّة تكييف الأطفال في أزمان العنف.

المركز العربيّ للتطوير الزراعيّ (أكاد ACAD) هو مؤسسة تمويّة غير حكوميّة تساهم في تنمية القطاع الزراعيّ في التجمّعات الريفيّة. يركّز أكاد، كونه مؤسسة شريكة، على التمكين الاقتصاديّ للنساء من خلال تنمية المشاريع التعاونيّة الصغيرة المستدامة.

ما بين شهري أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أتمّ أكاد بنجاح تنفيذ البرنامج التدريبيّ كيف تبدأ مشروعك الخاصّ في كلّ من برج اللقلق، وجمعيّة دومري الخيريّة، ونساء من أجل الحياة والمساواة. يهدف هذا التدريب إلى تعزيز بقاء المشاريع الصغيرة وتقوية المبادرات الرياديّة فكرياً ومسلكاً. يمكن للمستفيدات أن يتعلّمن، على سبيل المثال، كيف يطرّون الأفكار التجاريّة، وكيف يكتشفن السوق والمنافسين، وذلك بمساعدة الأساليب التفاعليّة مثل دراسة الحالة والألعاب وقضايا التغيير الإيجابيّ.



**RIGHT
TOPLAY**

تحسين حياة التجمّعات البدويّة من خلال اللعب

www.righttoplay.com

نشاطات وألعاب وإعادة تأهيل ساحة ألعاب حيث يمكن للأطفال اللعب بأمان. استفاد من ساحة الألعاب ٤٦ طفلاً (أيّ ١٠٠٪ من أطفال المدرسة) وابتدأوا يلعبون سوياً بشكل دوريّ.

تقول السيّدة يمّامة السلامين، وهي مدرّسة تربية مدنيّة، «قبل أن قامت مؤسّسة الحقّ في اللعب بتأهيل الساحة، لم تكن الساحة آمنة للعب الأطفال حيث كانت مليئة بالحجارة ولم أكن أستطيع إقامة أيّ نشاط هناك. لكن اليوم، حين يقرع جرس الفرصة، يركض الأطفال فوراً تجاه ساحة اللعب في المدرسة كي يلعبوا. يمكنني أن أرى التسلية والفرحة في عيونهم».

العيش في تجمّع بدويّ، حيث اللهو والألعاب محدودة وفرص الترفيه والتسلية غير متاحة للأطفال، خاصّة البنات. لا تتاح للأطفال، إن أتبع أصلاً، سوى فرص ضئيلة لأن يعيشوا طفولتهم كسواهم من الأطفال. فهم يقطنون في أماكن نائية بعيداً عن مركز المدينة الذي يمكن أن تتوفر فيه أماكن آمنة للعب. كما أنّ المنطقة التي يقطنون فيها مهدّدة بسبب الاحتلال والوضع السياسيّ. إضافة إلى كونهم محرومين من اللعب الآمن، فإنهم يفتقرون إلى فرص لتجريب نشاطات جديدة، مثلما لا يملكون مساحاتهم الخاصّة للتعبير الحرّ عن أنفسهم.

لقد وفّر مشروع الحقّ في اللعب في مدرسة بادية القدس الابتدائيّة للأطفال الفرصة للانخراط والمشاركة واللعب سوياً، بأمان وحماسة، وذلك من خلال تنفيذ عدّة

سوا

مجموعة من السائقين الذين يعملون لصالح شركة باصات القدس، وهم رجال لهم اتصال منتظم مع شرائح عديدة من المجتمع. المجموعة الثالثة كانت مدرسو مدرسة شعفاط للبنين من ذوي المناصب المتقدمة التي تؤهلهم للتأثير في الأجيال الأصغر. علّق أحد سائقي الحافلات المشاركين أنه سعيد لأن سوا اختارتهم لتعمل معهم، لأنهم غالباً ما يشعرون بأنهم مهملين بسبب النظرة الفوقية في التعامل مع وظيفتهم. لقد جعلتهم هذه الجلسات يشعرون بإيجابية أكثر وبضغط أقل، وبدأوا يعاملون بعضهم بعضاً بمراعاة وتفهم كون الجميع يواجه المشاكل والتحديات. هذا التعاطف الأكبر هو بداية هامة لتقليل العنف في المجتمع وتقوية العلاقات الداعمة الصحيّة، سواء في البيت أو في العمل.

تؤمن سوا أنّ للنساء والرجال، على حدّ سواء، دوراً أساسياً في إنهاء العنف على أساس النوع الاجتماعيّ، وأنّ جميع أفراد المجتمع يمكنهم اتّخاذ خطوات فاعلة، وإن كانت صغيرة، تجاه بناء مجتمع فلسطينيّ أقلّ عنفاً وأكثر عدلاً وأكثر تحملاً. لأجل هذا، قامت سوا بتنفيذ نشاطات مع مجموعات من الرجال المهتمّين بالتغيير المجتمعيّ، وذلك كجزء من مكّونات المشروع مع مؤسسة هينرش بل والشركاء الآخرين. شاركت ثلاث مجموعات في ورشات العمل التي تتناول أشكال العنف المختلفة التي تؤثر في المجتمع، وتتناول أيضاً ضغوط الحياة في القدس الشرقية المتوتّرة، والطرق البنيّة لتوجيه الطاقة والعمل نحو سلامة ورفاه جميع أفراد المجتمع. شارك ٢٩ رجلاً في سلسلة من ستّة ورشات عمل. اثنتان من هذه الورشات الستّ كانت عبارة عن



www.sawa.ps



الاحتياجات النفسية-الاجتماعية، وتشمل الحاجة إلى: الحماية والأماكن الآمنة، والتعبير الحر عن النفس، والحاجة إلى توفير نشاطات تفرغ الضغط النفسي. ركزت الاحتياجات الأخرى على رفع الوعي لدى الأطفال وذويهم بشأن حقوق الأطفال أثناء الاعتقال وبعده، وأيضاً الحاجة إلى برامج تعليمية مساندة وذلك لضمان حصول الأطفال على التعليم المناسب بعد أن يتم إطلاق سراحهم من الاعتقال أو الاحتجاز أو أثناء الاعتقال في المنزل.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد هناك عدد غير قليل من المنظمات المجتمعية التي توفر الخدمات والبرامج للأطفال. تقوم المنظمات المجتمعية على مبدأ التطوع، وهي قادرة على التواصل مع المجتمعات التي توفر لها الخدمات. تتمتع المنظمات المجتمعية بعلاقة قوية مع المجتمع وهي قادرة على جذب الأطفال والمراهقين. لكن هذه المنظمات تعاني من بعض التحديات التي تؤثر، كمّاً وكيفاً، على البرامج التي تقدمها. غير أن المنظمات المجتمعية باتت غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة

من خلال الاستشارة الخارجية مع أطفال الحرب، تم تنفيذ تقييم احتياجات من أجل تقييم الاحتياجات النفسية-الاجتماعية واحتياجات الحماية لدى الأطفال والمراهقين، خاصة الفتيات، والأطفال ذوي الإعاقات، في الأحياء المستهدفة في القدس الشرقية. تقييم الاحتياجات هذا هو جزء من مشروع «النهوض بحقوق النساء والأطفال الفلسطينيين المهمشين في القدس الشرقية» والذي يستهدف الأحياء التالية: البلدة القديمة، وادي حلوة، واد قدوم البستان، جبل المكبر، الطور، الثوري، راس العامود، والعيساوية.

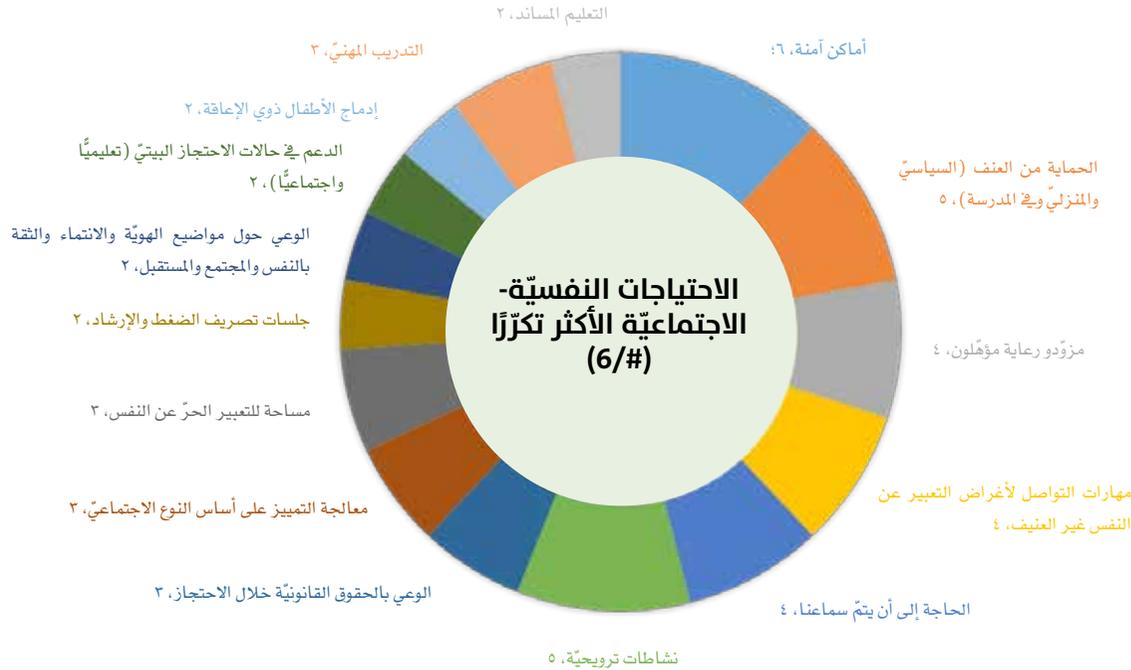
أظهرت المقابلات مع الأطفال والمراهقين والمنظمات المجتمعية أن هناك العديد من المشاكل النفسية-الاجتماعية التي تسببها الإشكاليات السياسية والاجتماعية التي حولهم. تسبب المضايقات التي تقوم بها الشرطة الإسرائيلية والمستوطنون وحرّاسهم، والهجمات المتكررة والاعتقالات، وفقدان الأمان، جميعها تسبب الضغط النفسي على الأطفال. ونتيجة لذلك خلص تقييم الاحتياجات إلى وجود العديد من

لموظفيها بهدف المحافظة على درجات جودة عالية في الخدمات المتخصصة، إلا أن العديد من المنظمات المجتمعية تفتقر إلى وجود مثل هذه الإمكانيات التطويرية بسبب نقص التمويل والدعم الخارجي.

أخيراً، تظهر نتائج تقييم الاحتياجات هذا أن التشبيك والتنسيق بين هذه المؤسسات ليس شائعاً، بالرغم من وجود بعض المحاولات. تبقى هذه الشراكات، إن وجدت، بحدود معناها الضيق، وعادة ما تدار من قبل المنظمة الأهلية أو المنظمة المجتمعية الأقوى والتي لديها رؤية أكثر وضوحاً. لقد أظهرت المنظمات المجتمعية تنافسية في علاقاتها مع بعضها بعضاً، وبالتالي كانت البرامج في العديد من الحالات فائضة بدلاً من أن تكون تكاملية. وعليه، يصبح هناك حاجة إلى العمل على التطوير المؤسسي للمنظمات المجتمعية من جهة، وعلى تطوير مبادئ التشبيك من جهة ثانية. كما تحتاج المنظمات المجتمعية إلى تبادل المعرفة والمشاركة في المعلومات من أجل تطوير خطط تشبيك قائمة على تكامل برامج هذه المنظمات.

للأطفال، خاصة مع تدهور الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في القدس الشرقية. لوحظ أثناء الزيارات لهذه المنظمات المجتمعية معاناتها من ضعف البنى التحتية، ونقص المساحات الخارجية، والمرافق الصحية المناسبة. كما أن العديد منها يحتاج إلى إعادة تأهيل وصيانة.

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المنظمات المجتمعية إلى تطوير قدراتها المؤسساتية، من دون إهمال الطبيعة التطوعية والقدرة على البقاء لصيقة بمجتمعها. تحتاج هذه المنظمات إلى بناء قدرات في التخطيط الاستراتيجي، وفي الإدارة المالية من ناحية الميزانيات، والإدارة وتطوير الأنظمة المالية الواضحة والسلسة، وتطوير وتمكين القدرات في قضايا شؤون الموظفين. من المطلوب أيضاً تطوير آليات تمكّنها من جباية أموال وتدريب الكادر على الرقابة والتقييم. كونها منظمات قاعدية، تحتاج المنظمات المجتمعية إلى بناء قدرات مؤسسية لتطوير وتحسين جودة الخدمات والتدخلات التي تقدمها. بالرغم من حقيقة أن بعض المنظمات المجتمعية تقدم تدريبات



<http://www.warchild.nl/>

<https://www.facebook.com/artlabjerusalem/?fref=ts>

ARTLAB

ArtLab Jerusalem

للطلاب الجدد. كما يشارك هؤلاء الطلاب في ورشات عمل متقدمة في التصميم الجرافيكي والرسوم المتحركة. كما يقوم طلاب السنة الثانية بإنتاج أعمال إنتاجية شخصية مختلفة، وذلك بمساعدة ودعم آرت لاب. هذه الأعمال الإنتاجية هي جزء من منحة جزئية يتم تقديمها للطلاب لإعطائهم المساحة لترجمة المعرفة التي اكتسبوا مع المهبة والمهارات التي لديهم إلى منتجات ملموسة في الوسائط المتعددة.

يهدف آرت لاب إلى البقاء كمحور خلاق يرفع الإبداع والريادة من خلال استعمال الوسائط المتعددة للسماح للشباب بالانخراط في النشاط في تحدي جميع القواب النمطية.

كجزء من مشروع الاتحاد الأوروبي، يقوم آرت لاب، سنوياً، بتوظيف مجموعة جديدة من الشباب من القدس وتقديم التدريب المهني لهم في مجال الوسائط المتعددة. توفر آرت لاب للطلاب الجدد التدريبات في التصوير الوثائقي، والتصوير داخل الاستوديو، وعمل الفيديو، والكتابة الإبداعية، وتطوير المحتوى. بعد إنهاء التدريبات، يعمل الطلاب على أحد المواضيع بهدف إنتاج معرض ختامي من كل سنة (في شهر آب/أغسطس)، وذلك بتسيير ومعاونة من المدرّبين.

بالتوازي مع ذلك، يقوم طلاب السنة الثانية ذوو المشاركة الفعالة في السنة الأولى من المشروع (٢٠١٤-٢٠١٥)، بمساعدة المدرّبين المحترفين في تقديم التدريبات

الوضع الراهن في القدس الشرقية

لطالما كانت القدس الشرقية المحتلة في مركز الصراع الإسرائيلي-الفالسطيني الممتد لعقود، لكن في الأشهر الأخيرة، شهدت المدينة ازدياداً في العنف ما ترك قاطنيها، على الجانبين، على الحافة.



حقوق الإنسان الإسرائيلية، يعيش نحو ٧٥٪ من الفلسطينيين في القسم الشرقي من المدينة تحت خط الفقر. أكثر من ١٠٠ ألف مقيم فلسطيني يعيشون في أحياء مقدسية مفصولة فيزيائياً عن مركز المدينة بواسطة الجدار الأمني الإسرائيلي، والذي يجعل الوصول إلى الخدمات البلدية صعباً. كما أن السلطات الإسرائيلية تتحكم بشكل مشدد بقدرة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين على الوصول إلى المدينة. يوجد هناك أيضاً قلق دولي واسع الانتشار بشأن بناء المستوطنات غير المنقطع من قبل إسرائيل في مناطق حساسة في المدينة.

المصادر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل (ACRI)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، بتسليم.

يُقال إن التوتر في البلدة القديمة بشأن وضع الحرم الشريف/جبل الهيكل، هو شرارة الجولة الأخيرة من العنف. لكن بعض المراقبين يروون أيضاً أن اليأس العام بين الشباب الفلسطيني وانعدام الأفق لأي حل سياسي هما ما أشعل موجة العنف الراهنة.

في سنة ١٩٦٧ احتلت إسرائيل القدس الشرقية والبلدة القديمة. بعد الحرب مباشرة، وسّعت إسرائيل الحدود البلدية للمدينة وضمت نحو ٧٠ كيلومتراً مربعاً إلى حدود البلدية. هذه الأراضي المضمومة حديثاً ليست فقط جزءاً من القدس التي كانت تحت الحكم الأردني، وإنما أيضاً ٦٤ كيلومتراً مربعاً إضافياً، معظمها كان تابعاً لـ ٢٨ قرية في الضفة الغربية، وجزءاً مما كان تابعاً لبلديتي بيت لحم وبيت جالا. اليوم، يشكل الفلسطينيون نحو ٣٧٪ من سكان المدينة. قانونياً، يُعتبر معظمهم مقيمين دائمين بدلاً من مواطنين. إذا أمضى السكان عدداً محدداً من السنوات خارج البلاد، يمكن حينها أن يخسروا إقامتهم في المدينة. وفقاً لمنظمات

الدكتور رفيق الحسيني

ولد رفيق الحسيني في القدس. ويحمل شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت، وشهادة الماجستير في الإدارة الصحيّة من المملكة المتّحدة، وشهادة الدكتوراه في الكيمياء الطبيّة. هو الرئيس المؤسس لـ المساعدة الطبيّة للفلسطينيين في المملكة المتّحدة (MAP-UK) ما بين الأعوام ١٩٨٤-١٩٩٤، والمدير العامّ للمجلس الفلسطينيّ للصحة (١٩٩٤-١٩٩٥)، ومدير العمليّات في مؤسّسة التعاون (١٩٩٩-٢٠٠٥)، ورئيس ديوان الرئاسة الفلسطينيّ (٢٠٠٥-٢٠١٠)، ونائب الأمين العامّ للاتّحاد من أجل المتوسّط (٢٠١٠-٢٠١٣). يشغل الآن منصب الرئيس التنفيذيّ لمستشفى المقاصد في القدس (٢٠١٣- حتّى الآن).

إقامة دائمة (مساوية لتلك التي تعطى إلى اللاجئيين) وكأنّهم وصلوا للتو من الفضاء الخارجي بدلاً من معاملتهم على أنّهم المواطنون الأصليون الذين عاشوا في المدينة لمئات إن لم يكن لآلاف السنين!

وضع الإقامة «المؤقت» هذا تمّ تعزيزه بواسطة عدّة قوانين وسياسات تهدف إلى تشجيع ترك السكّان للمدينة من خلال جعل حياتهم صعبة ولا تطاق، عن طريق حرمانهم حقوق الملكية، وفرض الضرائب الباهظة في مقابل خدمات قليلة، وعدم منح تصاريح بناء بينما يسمح للمستوطنين بالبناء الحرّ والتوسّع، واختراع قانون «مركز الحياة» والذي بموجبه تلغى هويّة الإقامة للفلسطينيين من القدس الشرقيّة إذا ما أقام أو عمل خارج المدينة لأكثر من ثلاثة أعوام!

هذا الوضع المشوّش، بل حتّى المهذّب، ينتج ضغطاً هائلاً ومستمرّاً على السكّان الفلسطينيين في القدس الشرقيّة، ويصبح السؤال بالنسبة إليهم «أن يكونوا أو لا يكونوا».

من أجل أن ينجو الفلسطينيون في القدس الشرقيّة من الهجمة الضارية الإسرائيليّة، يحتاجون إلى الدعم في ستّة قطاعات حيويّة. في الوضع الطبيعيّ، مثل هذا الدعم



رأي: هل تقوم السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بما يكفي لضمان قدرة كاملة على التصدي والتحمّل والصمود لشعبها الفلسطينيّ في القدس الشرقيّة؟

منذ أن قامت إسرائيل بالضمّ غير القانوني للقدس الشرقيّة قليلاً بعد حرب سنة ١٩٦٧، تمّ وضع السكّان الفلسطينيين للمدينة المقدّسة تحت ضغط هائل لكي يتركوا مدينتهم. أصدرت الحكومة الإسرائيليّة للسكّان الفلسطينيين في القدس بطاقات

٤. **خلق فرص عمل:** يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تساعد الرياديين المقدسيين من خلال تقديم الحوافز لفتح مشاريع جديدة وخلق فرص عمل وتوظيف في المدينة المقدسة. لكن التدخل في هذا القطاع هو في حده الأدنى وبالتالي لا يتجاوز تقدير الأداء ٢.
٥. **تشجيع الثقافة الوطنية:** هذا جانب هام، ففي القدس يتم سحب الثقافة الأصلية من الشباب الفلسطيني ويتم حرمانهم من تاريخهم وقيمهم وعاداتهم. هذا من شأنه أن يترك المجتمع الفلسطيني في ذات الصيغة الوجودية لمعظم السكان الأصليين في أمريكا: يجوبون في «محميات» خاصة لهم، مجردين من صفاتهم الإنسانية، بلا ثقافة وملتجئين إلى المخدرات والكحول من أجل التمكن من مواجهة الواقع في هذا المجال، لم تقم السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد إطلاق القدس عاصمة الثقافة العربية في ٢٠٠٩، سوى بالقليل. ولذا يكون تقدير الأداء ٢.
٦. **الدعم والمساعدة القانونية:** هناك حاجة للمساعدة القانونية والمادية، خاصة للمقدسيين الفلسطينيين الذين يحتاجون مثل هذه المساعدة من أجل الدفاع عن أنفسهم ضد الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية على ممتلكاتهم وهوياتهم وحقوقهم المدنية، إلخ. في حين إن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت قد ساعدت في الماضي سواء بالأموال أو بالمحاميين، إلا أن هذا الجهد لم يكن لا كافيًا ولا ثابتًا. وعليه، تستحق السلطة الوطنية الفلسطينية تقدير ٣ من ٥.
٣. **السكن:** يجعل الإسرائيليون حصول الفلسطينيين في القدس الشرقية على أذون بناء أو توسيع بناء أمرًا شبه مستحيل. هنا، سيكون مساعدًا جدًا توفير التمويل لتغطية مصاريف التخطيط وتنظيم النطاقات، أو تمويل البناء من خلال القروض أو المنح، أو مساعدة أولئك الذين يبنون بشكل غير قانوني على دفع الغرامات. التدخل في هذا المجال قليل جدًا، وتقدير الأداء لا يتجاوز ٢.
١. **الصحة:** تحتاج السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ضمان بقاء القدس الشرقية العاصمة الصحية لفلسطين، وإلى بقاء تدفق المرضى من جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة إلى القدس من خلال دعم وتطوير مستشفياتها الرئيسية التي يتم التحويل إليها. تحوي مستشفيات القدس الشرقية ٥٥٠ سريرًا، وتوظف ما يقارب ١٦٠٠ مهني، ويزورها سنويًا ما يزيد عن ١٢٠ ألف مريض. إنها تشكل العمود الفقري لنظام الصحة الفلسطيني من المستوى الثالث. في هذا الصدد، تستحق السلطة الوطنية الفلسطينية تقدير ٤، وهو تقدير جيد جدًا بالفعل، رغم وجود مجال للتحسين.
٢. **التعليم:** رغم أن البلدية الإسرائيلية قد استولت على معظم المدارس الرئيسية، إلا أن ٤٠٪ من المدارس ما تزال تدار من قبل الفلسطينيين، وإن كان بشق الأنفس. ومع ذلك، تقدم البلدية الإسرائيلية عرضًا بدعم جوهري لهذه المدارس المستقلة إذا ما تبنت المنهاج الإسرائيلي. لسوء الحظ، لا تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بالرد، لا بالمال ولا بالسياسة لدعم هذه المدارس، وبالتالي الدفع ببعض المدارس إلى قبول العرض الإسرائيلي فتم «أسرلتها» مع مرور الوقت. التقدير هنا لا يتجاوز ٢ من ٥.
٤. **خلاصة الأمر:** إذا تم احتساب معدل التقديرات الستة، يمكن للمرء أن يخلص إلى أن أداء السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية، من ناحية الدعم، هو بالمعدل ٢,٥ من العلامة الكاملة ٥.
- هذا يعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية بالكاد تقوم بما يكفي في القطاعات الأساسية الضرورية لرفع قدرة الفلسطينيين في القدس الشرقية على التصدي والتحمل والصمود. يمكن، بل يجب، عمل المزيد!



أن تكون طفلا في القدس الشرقية!

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين*

إثر حرب الأيام الستة. على عكس مبادئ القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي، قامت إسرائيل بضمّ القدس الشرقية في ٢٨ حزيران ١٩٦٧.

منذ ذلك الحين، ينطبق على الأطفال الفلسطينيين، الذين صدف وأن كانوا يعيشون في القدس، ينطبق عليهم القانون المدني الإسرائيلي؛ في حين ينطبق على أطفال الضفة الغربية القانون العسكري الإسرائيلي.

جدير بالذكر أن أطفال المستوطنين الإسرائيليين الذين يقطنون ضمن حدود الضفة الغربية مشمولون بالإطار المدني للقانون الإسرائيلي. المستوطنات هي تجمعات يهودية حصراً مبنية، في انتهاك للقانون الدولي، على أرض فلسطينية محتلة.

حين عدّلت إسرائيل قانون الشباب لسنة ١٩٧١ (الأحكام القضائية، العقوبة وطرق المعالجة) في سنة ٢٠٠٨، توسّعت الفجوة القانونية التي تفصل بين الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وبين أطفال القدس وتعمّقت أكثر، وإن كان نظرياً على الأقل. بشرت التعديلات بحماية مستحدثة للأطفال، بمن فيهم أطفال القدس

رام الله، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ - غالباً ما يحسد أطفال الضفة الغربية نظراءهم أطفال القدس الشرقية على المستوى الأعلى، نسبياً، من حرية الحركة والحقوق القانونية المنصوص عليها في القوانين. تبرز هذه الأخيرة في شكل خاص حين يدخل الأطفال الفلسطينيون في نزاع قانوني، حيث يصار، مباشرة، في هذه الحالة إلى محاكمة أطفال الضفة الغربية من قبل المحكمة العسكرية الإسرائيلية، في حين يحقّ في العموم لأطفال القدس المتول أمام المحاكم المدنية الإسرائيلية.

لكن إلى أي حدّ أطفال القدس الشرقية هم فعلاً أفضل حالاً؟ نظرة فاحصة إلى حالات الاحتجاز والإصابات والقتل الأخيرة تظهر أن أولئك الفتية باتوا أكثر استضعافاً.

السياق القانوني

يعود التمييز القانوني بين القدس الشرقية والضفة الغربية إلى سنة ١٩٦٧، حين احتلت إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وذلك

رغم أنهم حصلوا نتائج أفضل من نظرائهم في الضفة الغربية في عدد قليل من محاور المقارنة، مثل الحق في الإشعار والولوج إلى المرحاض بين الاعتقال والتحقيق، إلا أنهم عانوا أيضًا معدلات أعلى بكثير من حيث الشبح أثناء التحقيق.

على كل، يظهر جلياً أن القوانين المدنية الإسرائيلية، حين تطبق على الأطفال الفلسطينيين من القدس لا تقترب من معدلات «الضمانات» المنصوص عليها. لقد عزا تحليل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين السبب إلى أن إسرائيل تبالغ في تطبيق مادة الاستثناء الواردة في قانون الشباب على الأطفال الفلسطينيين، بمعنى أنه حين يتعلق الأمر بأطفال القدس الشرقية، يكون الاستثناء هو القاعدة.

الاعتقال الإداري

أحد المؤشرات المندرة الأخرى المتعلقة بأطفال القدس الشرقية هو تراجع حقوقهم بسبب تجدد استعمال إسرائيل للاعتقال الإداري. لقد أقرت السلطات الإسرائيلية مؤخراً جواز إصدار قرار الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر بحق شاب عمره ١٧ عاماً من القدس وهو محمد هشلمون. لغاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، لم توثق الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين أي حالة للاعتقال الإداري بحق الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية. في ذلك الشهر، تم استخدام هذا التدبير بحق ثلاثة شبان من القدس الشرقية.

تم اعتقال محمد من بيته في حي راس العامود في القدس نحو الساعة الثانية صباحاً يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. لم يسمح له بالتواصل مع محام، وتم تعريضه لجلسات تحقيق مطولة ومتكررة بينما كان محتجزاً في الحبس الانفرادي مدة ٢٢ يوماً. نفى محمد الاتهامات ضده بأنه كان يخطط لتنفيذ هجمات مستقبلية غير محددة، حتى حين هدده المحقق بهدم بيت عائلته.

«آخر مرة حضرت فيها إلى محكمة الصلح في القدس، قررت المحكمة إطلاق سراحي بكفالة» قال محمد للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين. «لكن قبل أن تتمكن عائلتي من دفع الكفالة، جاء إلى مركز الاعتقال ضابط استخبارات وطلب مني أن أوقع وثيقة تفيده بأنني استلمت قراراً بالاعتقال الإداري».

قرار الاعتقال الإداري الحالي سينتهي في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦. لكن قانون

الشرقية، حين النزاع القانوني وأثناء كامل العملية - الاعتقال، النقل، التحقيق، والمحاكمة. شملت هذه التدابير الوقائية استعمال الاعتقال كحل أخير، وإشعار سابق قبل بدء الاستجواب، والحد الأدنى من استعمال القيود، وحضور وصي قانوني أو فرد بالغ من العائلة أثناء الاستجواب.

في الأثناء، استمر النظام القانوني العسكري الإسرائيلي، منهجياً، في اعتقال وحجز ومحاكمة أطفال الضفة الغربية بنفس أسلوب التعامل مع الأشخاص الفلسطينيين البالغين. على سبيل المثال، لا يحوي القانون العسكري على تدابير لحصول الأطفال على حضور فرد من العائلة أو وصي قانوني أو محام أثناء التحقيق.

أخذاً بالاعتبار الاختلافات المفروضة بين هذين النظامين القانونيين، يمكن للمرء أن يتوقع، منطقياً، مخرجات حقوقية مختلفة بالنسبة إلى الأطفال الفلسطينيين في النزاع القانوني وفقاً لما إذا كان الطفل يعيش في القدس أو في الضفة الغربية. على الأقل على الورق، إن الأطفال الفلسطينيين المقدسيين مؤهلون لدرجة أعلى من الحماية من نظرائهم شباب الضفة الغربية.

لكن المعلومات التي جمعتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين تظهر أن، في الممارسة، الأطفال الفلسطينيين في القدس لا يتمتعون بحقوقهم المنصوص عليها. من بين ٦٥ حالة موثقة من قبل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين في سنة ٢٠١٥، أكثر من ثلث حالات اعتقال الشبان المقدسيين تتم في الليل (٥, ٢٨٪ من الحالات)، والغالبية العظمى (٧, ٨٧٪) تم تقييدهم خلال الاعتقال، و فقط أقلية ضئيلة من الأطفال (٨, ١٠٪) كان معهم أحد الأبوين أو محامي أثناء التحقيق.

في الحقيقة، في السنة الأخيرة، شهد أطفال القدس الشرقية المشكوك في أنهم اقترفوا جنحاً جنائية انتهاكاً لحقوقهم في عدة مجالات وبنسب متفاوتة مع أطفال الضفة الغربية. على سبيل المثال، أظهرت الحالات التي وثقتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين أن ٢, ٦٩٪ من الأطفال المقدسيين المحتجزين يعانون شكلاً أو آخر من العنف الجسدي على أيدي القوات الإسرائيلية، مقارنة مع ٥, ٧٤٪ من أطفال الضفة الغربية. أما بشأن حالات الاعتقال الليلي، فلا يوجد فارق يذكر بين المجموعتين.

السلطات الاستثنائية لسنة ١٩٧٩ يسمح بالاعتقال الإداري لأي شخص في إسرائيل لمدة لا تزيد عن ستة أشهر، خاضعة لعدد غير محدود من التجديدات.

الإصابات والوفيات

تمّ قتل ثمانية أطفال فلسطينيين من القدس الشرقية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، جميعهم ما عدا واحد على أيدي القوات الإسرائيلية. من هؤلاء الثمانية، توفيّ أحد الشبان بطلق قاتل خلال المواجهات، في حين أنّ السبعة الآخرين يزعم أنّهم نفذوا هجمات طعن.

يبدو أنّ القوات الإسرائيلية تتفدّ سياسة «إطلاق النار بقصد القتل»، والتي يمكنها أن تبلغ في بعض الحالات حدّ الإعدام بغير محاكمة. ينصّ القانون الدولي على عدم استخدام القوة القاتلة المتممّدة إلا حين لا يكون هناك، على نحو قاطع، سبيل لاجتبابها. حين يُزعم أنّ أفراداً يقتربون فعلاً إجرامياً، يجب أن يُقبض عليهم بموجب القانون الدولي وأن يمنحوا الإجراءات القانونية المرعية.

في ذات الإطار الزمني، ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) هناك أكثر من ٢١٧٧ طفلاً فلسطينياً من الضفّة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لديهم إصابات مستديمة. من بين هؤلاء، قامت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين بتوثيق ثلاث إصابات خطيرة بالرأس في القدس الشرقية، حيث نجا الأطفال من الموت بأعجوبة، لكنهم خرجوا بإعاقات طويلة المدى.

خليل محمود، ابن الـ ١٧ عاماً، لديه إصابة مستديمة في الرأس من الذخيرة الحية للقوات الإسرائيلية في مواجهات العيسويّة يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر. يقول والد خليل، أحمد خليل محمود، للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين أنّ ابنه خضع لعشر عمليات جراحية في الرأس في مستشفى المقاصد، وما زال خليل في المستشفى وفي حاجة إلى إعادة تأهيل، ومستقبله غير مضمون، حسب ما يقول والده.

«أمل أن تتحسن صحّته وأن يصبح قادراً على الحركة والكلام مرّة أخرى. هو الآن غير قادر على الحركة أو الكلام، لكنّه يسمع ويرى. أمل أن يتعافى وأن يعود كما كان قبل الإصابة. لقد كان طاهياً وكان يحبّ ذلك كثيراً».

الشبان الآخرون، وكلاهما ١٥ عاماً، يعانيان إصابات في الرأس بالرصاص

البلاستيكي مطاطي الرأس، وذلك منذ كانون الأوّل/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. أصيب أحمد أبو الحمص من قبل القوات الإسرائيلية خلال عملية مدهامة لبلدته العيسويّة. هو الآن غير قادر على تحريك أطرافه اليسرى، ويتمّ إطعامه بواسطة أنبوب. تمّ نقل خليل إلى مستشفى عائلة فولدينبيرغ (ALYN Woldenberg) من أجل العلاجات التأهيلية بعد أن أكد الأطباء أنّ قسمًا من دماغه قد تلف بسبب الإصابة.

وفقاً لوالده، أصيب خليل محمد اسماعيل الكسواني في وجهه وهو قرب مدخل مخيم شعفاط بعد أن أكملت القوات الإسرائيلية هدم منزل يوم ٢ كانون الأوّل/ديسمبر. نتيجة لإصابته، فقد خليل عينه اليسرى وتطلّب الأمر عملية جراحية ترميمية اشتملت على زراعة البلاستونوم من أجل استبدال العظام المتحطمة في وجهه.

مسألة القوات الإسرائيلية على إطلاق النار نادرة جداً. لقد رفضت السلطات الإسرائيلية فتح تحقيقات في الحوادث الأخيرة، كما ورفضت طلبات التشريح التي تقدّمت بها عائلات القتلى.

× الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين هي منظمة حقوق أطفال محلية مستقلة مكرّسة للدفاع عن وتعزيز حقوق الأطفال الذين يعيشون في الضفّة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزّة. على مدى ٢٥ عاماً، قمنا بالتحقيق وتوثيق وفضح الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ضدّ الأطفال، ووضعنا كلاً من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية أمام مسؤولياتها تجاه مبادئ حقوق الإنسان العالمية، وناصرنا، على المستويات الدولية والوطنية، تحسين القدرة على الوصول إلى عدالة الأطفال وحمايتهم. كما نوّفر للأطفال في محنة المساعدة القانونية المباشرة.

تلخيص الانتهاكات ٢٠١٥

النسبة التجميعية	المجموع التجميعي	النسبة المئوية××	الضفة الغربية	النسبة المئوية×	القدس	
٪٣٨,٣	٦٧	٪٣٨,٢	٤٢	٪٣٨,٥	٢٥	اعتقالات ليلية
٪٩٣,١	١٦٣	٪٩٦,٤	١٠٦	٪٨٧,٧	٥٧	تقييد اليدين أو الكاحلين
٪٥٧,١	١٠٠	٪٨٦,٤	٩٥	٪٧,٧	٥	تعصيب العينين
٪٧٢,٦	١٢٧	٪٧٤,٥	٨٢	٪٦٩,٢	٤٥	العنف الجسدي
٪٧٨,٩	١٢٨	٪٨٢,٧	٩١	٪٧٢,٣	٤٧	إساءة لفظية وإهانة وترهيب
٪٦٤,٦	١١٣	٪٦٠,٠	٦٦	٪٧٢,٣	٤٧	تفتيش شخصي بعد التعرّية
٪٥٤,٣	٩٥	٪٦٢,٧	٦٩	٪٤٠,٠	٢٦	حرمان من الطعام/الماء الكافي
٪٤٨,٦	٨٥	٪٤٤,٥	٤٩	٪٥٥,٤	٣٦	تهديدات/إغراءات
٪٢٧,٤	٤٨	٪٣٧,٣	٤١	٪١٠,٨	٧	منع الوصول إلى المرحاض
٪٣٠,٣	٥٣	٪٢٠,٩	٢٣	٪٤٦,٢	٣٠	الشبح
٪٣٢,٠	٥٦	٪٥٠,٠	٥٥	٪١,٥	١	النقل على أرض المركبة
٪٧٥,٤	١٣٢	٪٦٤,٥	٧١	٪٩٣,٨	٦١	توقيع أوراق باللغة العبرية
٪٨,٤	١٤	٪١٢,٧	١٤	٪٠,٠	٠	حبس انفرادي (أكثر من يومين)
٪٥,١	٩	٪٦,٤	٧	٪٣,١	٢	الاعتقال مع بالغين
٪١,١	٢	٪١,٨	٢	٪٠,٠	٠	تهديد باعتداء جنسي
٪٠,٢	١	٠,٩٪	١	٪٠,٠	٠	صدمات كهربائية
٪٥٧,١	١٠٠	٪٧٠,٩	٧٨	٪٣٣,٨	٢٢	عدم الإعلام بالحقوق
٪٢,٣	٤	٪١,٨	٢	٪٣,١	٢	محاولة التوظيف
٪٨٨,٦	١٥٥	٪٨٦,٤	٩٥	٪٩٢,٣	٦٠	عدم الإفصاح عن سبب الاعتقال
٪٩٤,٩	١٦٦	٪٩٨,٢	١٠٨	٪٨٩,٢	٥٨	عدم تواجد محامي أو فرد من العائلة أثناء التحقيق

× بناءً على ٦٥ حالة من القدس الشرقية

×× بناءً على ١١٠ حالة من الضفة الغربية

For more information, please visit: www.dci-palestine.org.

دنيئيل زايدمن

القدس، شباط/فبراير 2016

دنيئيل («داني») زايدمن هو محامي إسرائيلي أمريكي المولد، ومؤسس المنظمة الأهلية «القدس الدنيوية» (Terrestrial Jerusalem-TJ) التي مقرها القدس. هو خبير بارز بقضايا القدس المعاصرة ويناصر الوصول إلى اتفاق سياسي منصف يضمن الحقوق ويعالج هموم الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.



رأي: السياسة الإسرائيلية تجاه القدس الشرقية

بعد ما يزيد على العام، ما الذي ما يزال يدفع مئات، بل ألوف، الشبان الفلسطينيين إلى الخروج، ليلياً تقريباً، والتصادم مع الشرطة الإسرائيلية؟ على نقيض التصور الشعبي، لم تنفجر الدورة الراهنة من الاضطرابات في خريف ٢٠١٥، وإنما قبلها بأكثر من عام، أي في تموز/يوليو ٢٠١٤. خلال سنة ٢٠١٥، اعتقلت السلطات الإسرائيلية أكثر من ٩٥٠ ولداً فلسطينياً - أي أكثر من ١٪ من مجموع الشبان الفلسطينيين تحت سن الـ ١٨. يشير هذا الرقم الصاعق بوضوح إلى أن القدس الشرقية باتت في قبضة انتفاضة شعبية لم تشهدها منذ سنة ١٩٦٧.

السؤال هو «لماذا»؟ وهو سؤال لا تطرحه، على الأقل ليس علانية، إسرائيل الرسمية. بالتزامها بقانون الإيمان - القدس العاصمة غير المقسمة لإسرائيل، للفلسطينيين فيها «أفضل» ما يمكنهم أن يحصلوا عليه أبداً - تبقى السلطات الإسرائيلية معميّة عن رؤية الحقائق الواقعية الصارخة في المدينة. هذا التفاني من أجل قدس ببساطة ليست موجودة خارج التخيّلات الأيديولوجية يؤدي إلى استنتاج خادع مفاده أنّ أولئك الصبية يتمّ تحريضهم وليس لديهم مظلمة شرعية.

الجواب على هذا السؤال ليس بأيّ حال من الأحوال تافه أو مبتذل. بالنسبة إليّ،

كإسرائيليّ، إنّه سؤال سأحاول الإجابة عليه باحتراس وتواضع. يركّز تحليلي على خمسة وعشرين عاماً من ملاحظة المجتمع الفلسطينيّ في المدينة، لكنّها تبقى ملاحظات شخص خارجيّ أو غريب، وابن للمجتمع المستعمر.

في محاولة للإجابة على ذلك السؤال، من الهامّ التمييز بين «فتيل التفجير» أي تلك الأحداث الحادّة التي تفجّر العنف، وبين الأسباب الكامنة التي تستدعي الأحداث.

لقد وصلتُ إلى الاستنتاج الذي مفاده أنّ مقتل محمد أبو خضير الرهيب والوحشيّ ذو دلالة أكبر بكثير ممّا يبدو وكأنّه حادث منعزل. إنّ حرق مراهق فلسطينيّ حيّاً كشف الأسس الوجودية للشباب الفلسطينيّ في القدس الشرقية بطريقة بات فيها الحدث حدثاً حيويّاً ومعرفاً لمرحلة، وسيستمرّ صداه بالتردد.

ما الذي يمكن استخلاصه من هذا الحدث وما الذي يوضحه؟

- حين تهدم إسرائيل بيوت العائلات البريئة للإرهابيين الفلسطينيين القتلى، بينما لا تفعل ذات الأمر مع الإرهابيين اليهود الذين قتلوا محمد أبو خضير، يسمع الشباب الفلسطينيّ الرسالة التالية: في نظر إسرائيل الرسمية، الدم الإسرائيليّ دم ولونه أحمر، والدم الفلسطينيّ ماء.

• في غياب سبيل واضح يوصل إلى نوع الحياة التي يطمح الشباب إلى عيشها، بات هوى الشهادة البطوليّة القاتل، بالنسبة إلى عدد متزايد منهم، قادراً على ملء الفراغ الذي يعيشون.

إذا كان تحليلنا صحيحاً، فالدورة الحاليّة من العنف سببها تلغيمه خطيرة من إحساس لدى هؤلاء الشباب والشابات بأنهم يعيشون في عالم حيث «النفوس الفلسطينيّة لا تهتم»، وحيث «لا مستقبل لديهم ليتحدّثوا عنه»، وأنه ليس هناك من يهتمّ بتغيير هذا الوضع، وليس هناك أفق للتغيير إلى الأفضل. إنّ وقود هذه الانتفاضة هو الغضب الناتج عن اليأس.

إذا كان تحليلنا صحيحاً، فإنّ الشبّان الفلسطينيين في القدس الشرقيّة هم الآن في ثورة مفتوحة لأنّ حياتهم يتمّ تشكيلها بواسطة احتلال متزايد العدوانيّة، ولا وجود لنهاية في المدى المنظور. وإن كانت هذه هي الحالة، فليس من الوارد كسر إرادتهم بعقوبات أكثر قساوة أو بهدم البيوت، كما إنّهم لن يستكينوا نتيجة بناء المدارس أو خطوط الصرف.

من الممكن أن ينحصر قليلاً جوّ الغضب واليأس السائد في القدس الشرقيّة، لكنّ ذلك لن يطول. التغيير الهامّ لن يأتي إلّا حين يتمّ اتّخاذ خطوات جدية نحو إنهاء احتلال غير مستدام بأطراد.

• في حين إنّ الجريمة كانت حدثاً متطرّفاً واستثنائياً، إلّا أنه يمسّ حسّاً طاغياً من الاستضعاف لدى الشبّان الفلسطينيين. إنّ إحساس، ليس غير مبرّر، بأنهم يُحكّمون من قبل سلطات تراهم أقلية معادية وتهديداً دائم الكمون، وليسوا جزءاً من مجتمع يستحقّ أن تُقدم إليه خدمات.

• يشعر الشبّان الفلسطينيون في القدس الشرقيّة بأنهم تآهون على غير هدى. بانقطاعهم عن امتدادهم الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة، وبكونهم ليسوا جزءاً من إسرائيل، بات المقدسيون مجتمعاً معزولاً لا يتحدّث إليه أحد.

• العيش في مجتمع محروم من الحقّ في أيّ تعبير سياسيّ ذي شأن، وفي تعرّض متزايد للعقوبات الجماعيّة والإجراءات التسنّفيّة، يشهد هؤلاء الشبّان مجتمعاً فلسطينياً من البالغين غير القادرين على تحقيق الالتزامات الأساسيّة تجاه أطفالهم: منحهم مستقبلاً يمكن العيش فيه بكرامة. إنّ نتائج خسارة وفقدان الاحترام تجاه سلطة البالغين لها تأثير مدمر، وهو أحد التجلّيات الرئيسيّة لهذه الانتفاضة.

• حتّى من غير أن يكون الشبّان الفلسطينيون على دراية بالحبكات السياسيّة الراهنة، إلّا أنّهم يعون تمام الوعي أنّه لا يوجد حالياً أفق سياسيّ، أو أيّ أفق، الآن أو في المستقبل المنظور، للأمر أن تتحسنّ.





خطّ الحماية في سوا: حين يصبح الاستماع ذا شأن

تأليف: خوليو دو لا غارديا

في الضفة الغربية. تقوم شركة بيزيك بتزويد الخطّ بتكلفة مخفضة، في حين تقوم بالمثل بتزويد الخطّ مجاناً. يتمّ تقديم المشورة للمتصلين من قبل فريق مؤهل ومجهّز بالمهارات اللازمة لتقديم الإرشاد الاجتماعي والنفسيّ الأولي، ليس فقط عبر الهاتف، ولكن أيضاً من خلال البريد الإلكترونيّ وتطبيقات الدردشة، باستخدام التقنيات الحديثة.

المتدربون الذي سيصبحون في المستقبل عمال خطّ الحماية لا يأخذون سوى استراحة قصيرة في منتصف التدريب، حتّى يتمكّنوا من استنشاق الهواء والتحصير للجلسة التي تلي. «إنّ أسلوب سوا في التدريب هو في الحقيقة أسلوب فريد ومتميّز، فهم لا يشرحون فقط النظرية ولكن يتمّ أيضاً توظيف المحاكاة للمكالمات الهاتفية» يقول فرات الذي يدرس الكيمياء والأحياء. «حتّى إنهم أحياناً يعرضوننا لحالات من الحياة الحقيقية حيث يمكننا أن نستمع إلى العامل المتمرس وإلى كيفية تعامله مع المكالمات الهاتفية الحقيقية». حين ينهي المتدربون الأشهر الستة من التدريب،

مساء كلّ يوم أربعاء، تتعدّد جلسات تدريبية أسبوعية تمتدّ أربع ساعات: إنّهُ تدريب لعاملي خطّ الحماية في سوا، وهو تدريب مكثّف ويحتاج فيه المتدربون إلى التركيز العالي. «أن تصبح عامل خطّ حماية جيّداً فأنت لا تحتاج أن تكون عاملاً مجتمعياً أو طبيباً نفسياً، الأهمّ هو أن تكون مستمعاً جيّداً وأن تطوّر حسّ التعاطف مع المتصل» تقول المدير العام لمؤسسة سوا، السيدة أهيلة شومر. سوا لديها أيضاً برامج في مجال التثقيف الجنسيّ للأطفال والنساء والرجال، وأيضاً برامج يتمّ تصميمها لمهن محدّدة مثل سائقي الباصات (ضمن مشروع النهوض بحقوق النساء والأطفال الفلسطينيين المهتمّين في القدس الشرقية للمولد من الاتحاد الأوروبي).

المتدربون، وجميعهم متطوعون، بحاجة لأن يكونوا قادرين على التعامل، أحياناً، مع حالات حادة من المحن العاطفية مع أناس يحتاجون المساعدة للتغلّب على الاعتداءات الجنسية أو المنزلية. لذلك، لدى سوا (كلّ النساء معاً اليوم وغداً) خطّ حماية على مدى الـ ٢٤ ساعة وله رقم مجانيّ: ١٨٠٠-٥٠٠-١٢١ في القدس الشرقية، و١٢١

كما تدير مؤسسة سوا التحويلات إلى المنظمات المتخصصة حين يلزم الأمر. هناك ١٢ متدرّباً جديداً يشاركون في التدريب الذي يقدمه مختصّان. معظم المتدرّبين تقريباً هم من طلاب الجامعات، إمّا جامعة القدس في القدس الشرقية أو جامعة بيرزيت في منطقة رام الله، أو الجامعة العبرية في القدس. لكن هناك أيضاً استثناءات. على سبيل المثال، أسمى التي عمرها ٤٥ عاماً وأمّ لثمانيّة أطفال. «يمكنني أن أكون أمّاً لجميع زملائي هنا» تقول أسمى ساخرة حيث إنّ عمرها هو ضعف عمر أيّ من المتدرّبين الآخرين. على عكس معظمهم، ليس لدى أسمى تعليم أكاديمي، ولكنها لا تعتقد أنّ هذا مؤهّل له علاقة. تؤكّد أسمى فتقول: «لقد أنهيت العديد من دورات التدريب لتحضير نفسي، ويمكنني أن أقول إنّ هذا التدريب متميّز وفريد، فهو أكثر شموليّة من جميع التدريبات التي حضرتها سابقاً».

مهما تكن المسافة أو المشاكل التي تواجه المتدرّبين للوصول إلى التدريب، لا يتغيّب أيّ منهم عن جلسات يوم الأربعاء، وهي الجلسات التي ستؤهلهم عن قريب من العمل في مركز الاتّصال. حينها، سيتمكّنون من مساعدة سواهم من النساء والشباب والأطفال للتغلّب على المضايقات النفسيّة أو الاعتداءات الجسديّة التي من الممكن أن تواجههم في حياتهم اليوميّة، وذلك من خلال إعطائهم الوقت والاستماع إليهم باهتمام وصبر.

سيلتزمون جميعاً بالعمل تطوُّعاً لمدة ٢٠٠ ساعة في مركز الاتّصال، وهو المركز الذي يقدّم الدعم الابتدائيّ والإرشاد للنساء والياfecين والأطفال الذي عاشوا أيّ شكل من أشكال العنف أو إساءة المعاملة أو الإهمال.

خطّ الحماية هو أداة هامّة في تمكين النساء والأطفال للتعبير عن همومهم وشكواهم ومشاعرهم. إنّها فرصة للوصول إلى الخدمات الإرشاديّة في سياق مجتمعيّ عادة ما يسم بالعار العنف الأسريّ وإساءة المعاملة البيئيّة وما ينتج من مشاكل نفسيّة-اجتماعيّة في مجتمع محافظ إلى حدّ بعيد. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد ما يكفي من الخيارات للحصول على العلاج النفسيّ. ليس الوصول إلى العيادات النفسيّة متاح لجميع الفلسطينيين، والأهمّ ليس بمقدور الكثير منهم تحمّل التكاليف. لذلك، يعطي خطّ الحماية للمتصلين إحساساً بالأمان والأمن، ممكّناً إيّاهم من التعبير عن أنفسهم براحة بسبب ضمان الخصوصية. كما إنّهُ يوفرّ عليهم المال، كون المكالمات مجانيّة بالنسبة إلى المتصلّ.

في سنة ٢٠١٥، وثّق مركز الاتّصال أكثر من ١٥٠٠٠ اتّصال ذي علاقة بالنوع الاجتماعيّ والعنف الأسريّ. ما يقرب من ٣٠٠٠ (٢٩٤٢) اتّصال ورد من فتيات تحت سنّ الـ١٨، وأكثر من ٤٠٠٠ (٤١٦٧) اتّصال من الصبيان تحت الـ١٨، و ٣٤٩٠ اتّصالاً من نساء بالغات. من منظور مواضيع المكالمات، ٤٨٥٦ اتّصالاً له علاقة بقضايا الصّحة العقليّة والنفسيّة-الاجتماعيّة، ١٥١٧ اتّصالاً يتعلّق بإساءة المعاملة والعنف، ١٨٠٢ اتّصالاً حول العلاقات العائليّة، و١٨٧١ اتّصالاً حول العلاقات مع الزملاء. تظهر هذه الأرقام مدى أهميّة العمل الإرشاديّ هذا. «يتكوّن تدريب متطوِّعينا من ١١٠ ساعات، نظريّة وعملية» تقول المدير العام السيّدّة أهيلة شومر التي بدأت حياتها المهنيّة في سنة ١٩٨٨ في مؤسسة نساء ضدّ العنف وهي المنظّمة الأهليّة التي مقرّها حيفا، وانضمت إلى سوا في سنة ٢٠٠٣. وتكمل فتقول: «لأنّ الإغلاقات التي رافقت الانتفاضة الثانية قيّدت حركتنا كثيرًا، لدينا مركز اتّصال ثانٍ في رام الله، وبهذا نكون قادرين على تغطية الضفّة الغربيّة وقطاع غزة من مركز رام الله، والقدس الشرقيّة وجوارها من هنا».

بالإضافة إلى تشغيل خطّ الحماية، يوفرّ البرنامج خدمات مكّملة للمستشفيات والعيادات، وللشرطة أيضاً في حالة وجود أيّ بيّنة على سلوك جنائيّ من المعتدي.



مواقع مفيدة عن القدس

خلال أعمال العنف الأخيرة بين الشبان الفلسطينيين بالمقام الأول وضباط شرطة الحدود الإسرائيليين، فيما بات بعض الملقين يطلقون عليه الانتفاضة الثالثة، قام الكابنيت الإسرائيلي بتغيير سياسته، وهو الآن يرفض إعادة جثامين المعتدين الفلسطينيين القتلى. يلقي التقرير الضوء على التبعات الحاصلة، مثل حزن العائلات وأيضاً الانتهاكات المتعددة للقانون الدولي التي لا بد وأن تتضمنها هذه السياسة.

• **تقرير خاص من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥:**

تحت التهديد - قرارات الهدم في منطقة ج في الضفة الغربية

قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (أوتشا) بتحليل المعلومات الحكومية التي نُشرت مؤخراً حول قرارات الهدم في منطقة ج في الضفة الغربية. يَصوِّر التقرير، في شكل مثير للإعجاب، التهديد الوجودي الذي تواجهه العائلات الفلسطينية، كما يحلّل ازدواجية المعايير الصارخة لنظام التخطيط ووضع النطاقات الإسرائيلي.

<http://goo.gl/DKS3d6>

• **تقرير إحاطة مقدّم لمجلس الأمن عن الوضع في الشرق الأوسط، بيان القدس الشرقية من منسّق عملية**

السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملاديتوف

ألقى منسّق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط خطاباً في مجلس الأمن لخص فيه بشكل حيوي الوضع الراهن في المنطقة، خاصة في جبل الهيكل في القدس والأرض الفلسطينية المحتلة. وفيه صاغ النقاط الأساسية الدافعة إلى القلق والتي يجب أن تتناول في سبيل عدم فقدان المقاربة السياسية المتكاملة.

<http://goo.gl/1FcpUA>

• **العائلات الفلسطينية تحت التهديد - ١٠ سنوات من تجميد جمع شمل العائلات في القدس**

تقرير قديم نسبياً (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) ويتمويل مشترك من مؤسسة كونراد أديناور

<http://goo.gl/vCp3KA>

• **النساء الفلسطينيات من القدس الشرقية المحتلّة يناشدن الحماية: ائتلاف نساء القدس**

يدعو ائتلاف نساء القدس، وهو تجمّع مؤلّف من منظمات أهلية نسوية، إلى حماية النساء والأطفال خاصة في النزاع العنيف الدائر في القدس الشرقية، والذي يرينه تهديداً حاداً لمعيشتهن.

<http://goo.gl/5nQxRS>

• **بتسيلم عن قيودات صارمة على الحركة في القدس الشرقية**

تقدّم بتسيلم خارطة تفاعلية تصوّر القيود المتعددة على الحركة في القدس الشرقية. على سبيل المثال، القيود على شكل حواجز فيزيائية، أو الفحص العشوائي للمركبات. كما يفسّر التقرير كيف تنتهك مثل هذه العقوبات الجماعية القانون الدولي.

<http://goo.gl/K3jC15>

• **٣٠٠٠ ليلة - فيلم لمي المصري**

يسلّط الفيلم التمثيلي الأول لمخرجة الأفلام مي المصري الضوء على أولئك المستضعفين في المجتمع: النساء والأطفال. يحكي الفيلم قصة امرأة فلسطينية حبلى اسمها ليلى وهي سجناءة في سجن إسرائيلي للنساء. تمّ نشر مقابلة مع مخرجة الفيلم مي المصري في مدوّنة مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

<http://goo.gl/5fyjSW>

• **٣٧٪ - قصص من القدس الشرقية**

توثيقيّ مصوّر قويّ عن ال ٣٧٪ من القدس: السكّان الفلسطينيون. يسلّط الضوء على حياة وقصص أولئك الذين على ما يبدو لا يساهمون في الحوار العامّ. عمل تجميحيّ أجرت لصالحه مؤسسة عبر عميم، وهي مؤسسة تكوّن نفسها للواقع المعقد للقدس، وتعي إلى المساواة ضمن حدود المدينة، مقابلات مع العديد من المقدسيين الفلسطينيين.

<http://goo.gl/y5FzCu>

• **تقرير عن اعتقال القاصرين، خاصة ما يحصل في القدس الشرقية**

يركّز التقرير الجديد «طفولة معتقلة» الصادر عن مؤسسة الحقوق المدنية في إسرائيل (ACRI) على تبعات التغييرات التشريعية الأخيرة على سياسيات الاعتقال والتي أدت بشكل متزايد إلى اعتقال القاصرين، خاصة في القدس الشرقية.

<http://goo.gl/YjzByY0>

• **الموقع الإلكترونيّ لمجلة Jerusalem Quarterly والملفات المميّزة**

يقدم الموقع الإلكترونيّ لمجلة Jerusalem Quarterly مجموعة مختارة من المقالات حول موضوع «القدس العربية» وسلسلة ملفات خاصة مميّزة (ملف شباط/فبراير ٢٠١٦ هو الأساس خلفيّة تاريخيّة).

<http://goo.gl/iyDyDB>

• **مجلة فلسطين-إسرائيل**

تصدر مجلة فلسطين-إسرائيل فصلياً تحليلات معمّقة ومقالات حول النزاع الفلسطيني-الإسرائيليّ. تركّز المجلة، التي مقرّها القدس الشرقية ولها هيئة تحرير تتألّف من عدد متساو من الفلسطينيين والإسرائيليين، على فهم وجهات نظر الطرفين والعمل على تحقيق تبادل وتواصل متوازن بين الشعبين. يركّز العدد الأخير من المجلة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) على «الأصوات الشابة في القدس».

<http://goo.gl/eigg7P>

• **حجارة القدس، تأليف سحر فاردي**

تعطي الناشطة الإسرائيلية سحر فاردي نظرة داخلية على عملها في القدس الشرقية حيث تزايدت اعتقالات الأطفال بشكل حادّ خلال الأشهر الأخيرة. متهمون بالقاء الحجارة، عادة ما يتمّ حرمان هؤلاء القاصرين من حقوقهم القانونية الأساسية ويتمّ حجزهم واعتقالهم. المقال بالتالي ينظر إلى عمل الناشطة كتنصير للحقوق الأساسية للقاصرين، ويحاول فهم من هم حقاً رماة الحجارة هؤلاء.

<http://goo.gl/UKOmWB>

• **أسرلة القدس الشرقية، الأرض من خلال الهوية وسؤال المواطنة - مجلة فلسطين-إسرائيل، المجلد ٢١، عدد ٢، ٢٠١٥.**

يدرس طارق نصار السياسات المدنية المختلفة في القدس الشرقية والتي تهدف إلى أسرلة المدينة. من خلال قصر خيارات المقدسيين في القدس الشرقية على كيفية كسب قوتهم، أصبح طلب الجنسية الإسرائيلية أداة قوية لفصل القدس الشرقية عن باقي فلسطين.

<http://goo.gl/NnIQsJ>

• **تقرير الأمم المتحدة عن وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تقرير إلى الأمين العامّ، آذار/مارس ٢٠١٥**

<http://goo.gl/5t2zeW>

• **تقرير مؤسسة الحقّ عن القدس الشرقية - استغلال القلاقل لتعميق الاحتلال، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥**

رغم أنّ وضع الفلسطينيين في القدس الشرقية لطالما كان مصدر قلق، أدى اندلاع العنف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى تفاقم في السياسات التمييزية والمقيّدة للمقدسيين الشرقيين. يشرح هذا المقال ما الذي يضمّنه توسيع قوّة الشرطة، وتدابير العقوبات الجماعية، وسياسات الاعتقال القاسية لرماء الحجارة على الحياة اليومية للفلسطينيين في القدس الشرقية.

<http://goo.gl/Y8X6VX>

<http://goo.gl/LsOLWA>

• **رفض إسرائيل إعادة جثامين الفلسطينيين القتلى هو انتهاك للقانون الدوليّ، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥**

الائتلاف الأهليّ للحقوق الفلسطينية في القدس، وعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل

<http://goo.gl/OBdaCm>



هذا المشروع
بدعم من الاتحاد الأوروبي

تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي.
ان محتويات هذه النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة هينرش بل أو الاتحاد الاوروبي.

النهوض بحقوق
النساء والاطفال
القدس



إمدار

مؤسسة هينرش بل مكتب فلسطين/الأردن
رام الله - فلسطين، 6 شارع تل الزعتر

تلفون: 00972 02 296 1121

بريد الكتروني: info@ps.boell.org

للمزيد من المعلومات يرجى الانضمام الى صفحة المشروع: Advancing the Rights of Palestinian Women